

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – 31 آذار/مارس 2021



©istock.com/Kamiansky

الهدف 13 العمل المناخي اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

ومع أن بلداناً كثيرة تستثمر في التكيف مع تغيّر المناخ، وتنويع اقتصاداتها، وتعميم اعتبارات المناخ في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، فالحاجة لا تزال ماسة إلى أدوات مالية أكثر شمولاً وابتكاراً لتأمين الموارد اللازمة لضمان بلوغ الأهداف المنشودة. ويكتسي تأمين هذه الموارد أهمية كبرى في ظلّ التقشف المالي الناجم عن إعادة توجيه الموارد العامة لاستخدامها في التصدي للجائحة. ويتيح ذلك فرصة فريدة لمواصلة جهود التعافي على نحو مراعي للبيئة وكفيل بتعزيز المنعة إزاء الصدمات المناخية، مع التعافي من الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة في الوقت نفسه. ويجب وضع حلول متكاملة تستفيد من العلوم وتقييمات المخاطر من أجل توجيه مسارات التنمية المستدامة. ويمكن للجهود الإقليمية والمتعددة أصحاب المصلحة أن تدعم التفاهم والعمل المناخي الجماعي، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي.

يؤثر تغيّر المناخ تأثيراً حاداً على المنطقة العربية، في ظل ارتفاع مستمر في درجات الحرارة. وتتفاقم المخاطر، مع ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه والجفاف. وتُلحق الكوارث المناخية والظواهر الجوية الشديدة خسائر في الأرواح، وتتسبب بأضرار اقتصادية وبنزوح الكثيرين. وأسفرت جائحة كوفيد-19 عن تعقيد عملية تقديم المساعدة الإنسانية الرامية إلى الاستجابة لهذه الأوضاع، كما عوّدت تقديم المساعدة الإنمائية الرامية إلى الحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المحدقة.

ورغم التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة، لا تزال غازات الدفيئة تبلغ مستويات قياسية في الغلاف الجوي وتحبس الحرارة¹. وكانت الأعوام من 2011 إلى 2020 الأعلى حرارة على الإطلاق، وكان عام 2020 من أشدها سخونة².

.World Meteorological Organization (WMO), Carbon dioxide levels continue at record levels, despite COVID-19 lockdown, 23 November 2020 1
.WMO, The State of the Global Climate, 2020 2



آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

للجائحة والتعافي منها. والعمل على التخفيف من آثار تغيّر المناخ أمرٌ ضروري، ويمكن تعزيزه من خلال التنويع الاقتصادي (الهدف 8)، واعتماد أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة (الهدف 12). وفي البلدان الشديدة الاعتماد على النفط، أصبح التنويع الاقتصادي أولوية قصوى. ويتيح التباطؤ الاقتصادي فرصاً لإحداث تحولات في مجال الطاقة المستدامة (الهدف 7) وخلق فرص العمل (الهدف 8)، من خلال صياغة حزم للتحفيز الاقتصادي استجابةً لكوفيد-19.

الحصول على تمويل للعمل المناخي تحت وطأة التقشف المالي الذي تفرضه الجائحة

إنّ التمويل المخصص للعمل المناخي، الذي تتلقاه البلدان العربية، لا يلبي احتياجاتها ولا يفي بأولوياتها، سواء من حيث الكمية أو النوعية، وذلك حسب الخطط التنموية الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، والمراسلات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. والدعم المقدم حالياً موزع على نحو غير متكافئ في المنطقة، حيث لا تستفيد البلدان العربية الأقل نمواً إلا من نسبة 5 في المائة

يؤثر تغيّر المناخ سلباً على البيئة المعيشية، ويُلحق الضرر بصحة الإنسان (الهدف 3)، والازدهار (الهدف 8)، وتوافر المياه (الهدف 6)، والأمن الغذائي (الهدف 2). ومع زيادة أعداد السكان في جميع أنحاء المنطقة العربية، يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم الآثار السلبية للهجرة والتوسع الحضري (الهدف 11). والتلوث آخذ في الانتشار، وبلدان كثيرة تسجّل مستويات مثيرة للقلق على الأرض وفي المحيطات وفي الهواء، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على صحة الإنسان. والأشخاص الفقراء والمعزّون للخطر بالفعل (الهدف 1)، بمن فيهم سكان الريف، والنساء الفقيرات، وسكان الأحياء الفقيرة، واللاجئون والنازحون، ومَن يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة، هم الأكثر عرضة لمخاطر تغيّر المناخ والكوارث المرتبطة به. ويُلحق تغيّر المناخ الأضرار بالموارد المائية العابرة للحدود التي تدعم قطاعات المياه والطاقة والزراعة، وبالنظم الإيكولوجية الطبيعية، مما يزيد من المخاطر التي تتهدّد الأمن المناخي في المنطقة (الهدف 16).

ولذلك، فإنّ التكيف مع تغيّر المناخ أمرٌ حتمي، لا سيما لتعزيز المنعة في هذا الوقت الذي تعمل فيه المنطقة على التصدي

وجعل النظام المالي مراعيًا لاعتبارات البيئة والمناخ يمكن أن يعزز فرص الحصول على التمويل للعمل المناخي في إطار جهود التعافي من الجائحة، وينبغي أن يشمل تخفيف عبء الديون عن البلدان العربية المدينة، لتوفير الفضاء المالي اللازم لها للعمل على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمناخ. غير أنه ينبغي موازنة هذه الجهود مع الأولويات الإنمائية الوطنية والالتزامات المتعلقة بالسياسات التي تستند إلى قاعدة علمية سليمة وقدرات فنية وبحثية محسنة.

منه³. كذلك، تتجاوز القروض المقدمة إلى البلدان العربية، إلى حد بعيد، تدفقات المنح الواردة إليها لتمويل العمل المناخي، وذلك بمعامل 10 إلى 1، بينما تمويل الأنشطة الرامية إلى الحد من آثار تغير المناخ يتجاوز التمويل المخصص للتكيف معه، وذلك بمعامل 4 إلى 1، على الرغم من أن التكيف يتصدر أولويات المنطقة⁴. وتشتد الحاجة أيضًا إلى أدوات أكثر ابتكارًا لضمان الحصول على التدفقات المالية اللازمة للعمل المناخي (الهدف 16).

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

1. تحديث السياسات والالتزامات الوطنية وتعزيز الاتساق في ما بينها

يدعو المقصد 13-2 البلدان إلى إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. ومعظم الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية الصادرة عن الدول العربية بعد عام 2015 تتطرق إلى تغير المناخ، في حين أن تلك الصادرة في ذلك العام أو قبله لا تأتي على ذكره. كما أن الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية التي تذكر تغير المناخ، لا تتضمن جميعها مقاصد خاصة بالمناخ. وإن تضمنتها، فالمقاصد المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ أكثر من تلك المعنية بالتكيف معه، على الرغم من أن التكيف هو الأولوية بالنسبة للمنطقة.

وقد قدمت جميع البلدان العربية، باستثناء بلد واحد، تقارير عن مساهماتها المحددة وطنياً تماشياً مع التزاماتها بموجب اتفاق باريس، والتي تتضمن بمعظمها إشارة إلى التخفيف والتكيف. وعززت الجائحة الاهتمام المتجدد بإدراج اعتبارات الصحة والحد من مخاطر الكوارث في تلك المساهمات والخطط الوطنية، وأيضاً التدابير المتعلقة بتلوث الهواء والنقل. وفي بعض البلدان العربية، أبطأت الجائحة الاستجابة لتغير المناخ، وأخرت العمل على تنقيح المساهمات المحددة وطنياً بحلول المهلة المحددة في اتفاق باريس، وهي كانون الأول/ديسمبر 2020. غير أن ست دول عربية على الأقل (الأردن والبحرين وتونس ودولة فلسطين والسودان ولبنان) تقوم بتحديث مساهماتها لتقديمها في عام 2021.

والعمل جارٍ لتحقيق الاتساق في جميع الالتزامات الوطنية المتعهد بها عملاً باتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، تماشياً مع خطة عام 2030. ويشمل ذلك اعتماد أدوات ومقاييس جديدة لقياس التقدم المحرز ورصده، وتكثيف الجهود لزيادة تصنيف البيانات.

2. تحديد الثغرات المالية، وإيجاد أدوات مبتكرة للتمويل

أشار أحد عشر بلداً عربياً إلى حاجته إلى تمويل قدره 378 مليار دولار لتنفيذ مساهماته المحددة وطنياً في الجولة الأولى من البلاغات، عملاً باتفاق باريس. ويشمل هذا المبلغ 343 مليار دولار لتنفيذ أهداف المساهمات، وهو ما يتوقف على تلقي ما يكفي من الدعم الدولي العام. وما برحت التدفقات المالية الدولية العامة المقدمة للوفاء بهذه الالتزامات محدودة. ومنذ عام 2016، قام الصندوق الأخضر للمناخ بتمويل مشاريع وطنية بقيمة 1.7 مليار دولار في ستة بلدان عربية (البحرين، وجزر القمر، والسودان، ودولة فلسطين، والمغرب، ومصر). وهناك خمسة بلدان عربية أخرى (الأردن، وتونس، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا) بين البلدان المتلقية لأموال مخصصة للمشاريع المشتركة بين البلدان، والتي لا تقتصر على المنطقة العربية.

ويلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة التدفقات المالية إلى البلدان العربية الأقل نمواً، وفقاً لمؤشر التنمية المستدامة 13-ب-1، وإلى البلدان العربية الأخرى الشديدة التضرر من تغير المناخ. واستجابة لذلك، تتعاون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجامعة الدول العربية، والإسكوا، لوضع استراتيجية عربية لحشد التمويل للعمل المناخي والوصول إليه، وذلك في سياق مشروع للتمويل قائم على الاحتياجات بدأ تنفيذه في المنطقة العربية بالتشاور مع ممثلين عن البلدان العربية ومجموعة من الخبراء، وأطلق في ورشة عمل عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁵.

وعلى المستوى الوطني، أصدرت مصر في أيلول/سبتمبر 2020 أول سند أخضر سيادي في المنطقة العربية أكسبها 750 مليون دولار خصصت لمشاريع وطنية. ومنذ عام 2016، أصدرت شركات عامة من خمس دول عربية سندات وصكوك وديون خضراء بقيمة 4.75 مليار دولار. أما الإصدارات

3 حسابات الإسكوا، استناداً إلى: OECD, Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013-2018, 2020. المرجع نفسه.

4 ورشة عمل مشتركة بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجامعة الدول العربية والإسكوا، عُقدت في إطار مشروع للتمويل المناخي القائم على الاحتياجات، القاهرة، 6-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

بالمناخ. وتتضمن الأدوات المالية المبتكرة الأخرى التي يجري النظر فيها لتيسير الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ في المنطقة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار مبادرة جديدة أطلقتها الإسكوا.

الخاصة، فهي أقل إلى حد ما، وبلغت 3.7 مليار دولار لغاية ذلك العام. وأصدر البنك الإسلامي للتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 صكوكاً خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة مليار يورو، خُصصت عائداً لتنفيد مشاريع خضراء ومتعلقة

الأكثر عرضة للإهمال

من تأثرها بالفيضانات المفاجئة وموجات الحر الشديد. وهذا ما حدث مؤخراً في السودان والصومال واليمن، حيث أدت الفيضانات المفاجئة وانهيارات الأراضي إلى نزوح المجتمعات المحلية، وتعرقل وصول الإغاثة الإنسانية من جراء تعطل شبكات الطرق والتدابير الصحية الوقائية المتخذة استجابة للجائحة.

الأجيال الشابة والمقبلة: هؤلاء هم من سيدفع ثمن الآثار التراكمية للأزمة. فبشكل عام، هم سيرثون بيئة طبيعية ومادية واجتماعية واقتصادية أقل سخاءً وأكثر إجحافاً، تتضاءل فيها الموارد وتزداد فيها المخاطر على الأرواح وسُبل العيش. ويواجه الشباب العربي عقبة رئيسية مردّها إلى النظم التعليمية التي لا تزودهم بالمعرفة والأدوات اللازمة للتعبئة من أجل العمل المناخي. وكشفت الجائحة أيضاً النقاب عن آثار الفجوة الرقمية، حيث الطلاب غير القادرين على الحصول على تكنولوجيا المعلومات لم يتمكنوا من الاستفادة من ترتيبات التعلم عبر الإنترنت والتي نُفذت للتخفيف من آثار القيود المفروضة استجابةً لكوفيد-19. والجائحة تحدّد كذلك من فرص العمل المتاحة للشباب البالغين، وهي فرص يمكن أن يسفر عنها بذل الجهود لتحقيق تعافٍ مراعي للبيئة والصمود في وجه تغيّر المناخ والتحوّل الاقتصادي.

يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم ومضاعفة التهديدات المحدقة بالمجتمعات الفقيرة والمعرضة للخطر. وفي ظل افتقارها إلى الموارد اللازمة للتكيّف مع التغيّرات أو الصمود في وجه الصدمات، من المرجح أن تكون هذه المجتمعات الأكثر تضرراً. وخُص استعراض مفضل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات التي لن تحقق مقاصد الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة، وهي كالتالي⁶:

فقراء الأرياف: هم معرضون للخطر بوجه خاص، لأنهم بحاجة إلى المياه للزراعة التي تقوم عليها سُبل عيشهم. ومناطقهم يشوبها أيضاً نقص المساكن والهياكل الأساسية.

النساء والأطفال في جميع أنحاء المنطقة: هم من الأكثر عرضةً لتكبّد خسائر مستمرة بعد وقوع الكوارث، بما في ذلك من خلال النزوح وتعطل سُبل العيش والشبكات الاجتماعية.

سكان الأحياء العشوائية: من سمات هذه الأحياء الرداءة في تشييد المباني، وضيق المساحات، ومحدودية فرص الحصول على المياه، وعدم كفاية نُظم إدارة مياه الصرف الصحي. وكل ذلك يشكل خطراً على صحة المقيمين فيها أثناء الجائحة، ويزيد

6 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

يقدم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبينة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ودعم تحقيق باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل⁷.

تطوير استجابات وطنية متماسكة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، عملاً بالاتفاقات العالمية وتماشياً مع الظروف الوطنية

تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في المنطقة للتصدي لتغيّر المناخ

زيادة الوعي وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية وغيرها

حشد تمويل إضافي وتعبئة التكنولوجيا وتسريع بناء القدرات للعمل المناخي في المنطقة، بالاعتماد على مصادر عامة وخاصة

7 للاطلاع على تحليل وافٍ لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

العالم

المنطقة العربية

عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص

857.37 في عام 2017

94.26 في عام 2017

عدد الأشخاص المتوقعين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

0.06 في عام 2017

0.23 في عام 2017

عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

0.41 في عام 2017

0.79 في عام 2017

عدد البلدان التي تعتمد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث

بحلول نهاية عام 2020، أكملت خمس دول عربية استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث واعتمدها (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، ومصر)، وأعدت ثماني دول مسودة استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث (تونس والجزائر والصومال والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا).⁸

نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث

تم تطوير خطط محلية في مصر (مدينة واحدة) والأردن (سبع مدن) ولبنان (ثلاث مدن) وموريتانيا (أربع مدن) و دولة فلسطين (مدينة واحدة) والسودان (مدينة واحدة) وتونس (ثلاث مدن) والإمارات العربية المتحدة (مدينة واحدة).

المصدر: الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.

8 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الاجتماع الخامس للشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث، 2-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.